

الشراكات المتساوية

ورقة سياسة 2024

إنشاء شراكات متعددة الأطراف لحوكمة الهجرة إلى الحضر في المدن الأفريقية الوسيطة

جانيه ستورنر-سيوفيتز و لاسي جول مورثوست¹
جامعة فريدريش ألكسندر إرلانجن نورمبرغ

تفتقر إلى التفويضات الرسمية والموارد والقدرات اللازمة للعمل كشركاء في حوكمة الهجرة. ومع ذلك، فإن عدم التعاون يؤدي إلى هذه الحقائق ويعمق التشققات في التعاون. ويؤدي ذلك إلى فشل التعاون، وهذه مشكلة بالنظر إلى أن التنقل البشري يلعب دورًا مهمًا في التخطيط الحضري المادي والاجتماعي والاقتصادي للمدن الإفريقية الوسيطة². على الرغم من التفويضات والموارد البلدية المحدودة، يمكن لنهج الربط والتشبيك أن يساعد في سد هذه الفجوات في التعاون وتجاوز تشعبات السياسات: في حين يمكن لأصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين توفير التمويل والتشبيك وبناء القدرات، يمكن للحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية ومعاهد الأبحاث استكمال هذه الجهود بالخبرة والمعرفة على أرض الواقع والوصول إلى مجتمعات المهاجرين واللاجئين.

يعمل مشروع الشراكات المتساوية مع المدن الإفريقية الوسيطة لاستكشاف فرص التعاون في حوكمة الهجرة الحضرية. من خلال الأبحاث التشاركية وورش العمل والتنسيق للتواصل والتشبيك، تجمع بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية لتطوير أفكار عملية وتوصيات سياسية للشراكات بين أصحاب المصلحة المعنيين لمعالجة موضوع الهجرة والنزوح في المدن الإفريقية الوسيطة. يلخص موجز السياسات هذا توصيات رئيسية للشراكة للحكومات المحلية والوطنية والمجتمع المدني وجمعيات المهاجرين واللاجئين والمنظمات الدولية والجهات المانحة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

تشهد أفريقيا تحولاً مستمراً من المجتمعات الريفية إلى المجتمعات الحضرية التعددية بشكل متزايد. وفي حين أن هذا التحول موثق جيداً، فإن تركيز الدراسات الأكاديمية والاجتماعية وصانعي السياسات كان في الغالب على التنقل البشري باتجاه المناطق الحضرية الكبرى والعواصم وإليها. وفي المقابل، كانت المدن الوسيطة، الواقعة بين المناطق الريفية والعاصمة، غائبة إلى حد كبير في المناقشات الأكاديمية والسياسية.³

وتصبح معالجة هذه الفجوة أكثر أهمية، عندما يستقر المزيد والمزيد من المهاجرين واللاجئين والنازحين، إما بشكل مؤقت أو دائم، في المدن الإفريقية الوسيطة. وتشكل هذه المدن مساحات مركزية للتحركات المختلفة المدفوعة بعمليات التحضر والتحول الاجتماعي والاقتصادي والضغط البيئي، فضلاً عن الصراع والاضطهاد.⁴ على الرغم من أن الأشخاص المتنقلين لا يقصدونها دائماً أن تكون وجهاتهم النهائية، فقد يعتبرون المدن الوسيطة في المتناول من ناحية الوصول إليها - مالياً وجغرافياً واجتماعياً - من العواصم.

فبالتالي تواجه الحكومات المحلية الإفريقية بشكل متزايد هذه القضايا الأساسية المتعلقة بالهجرة والنزوح، وتتأثر بشكل مباشر بالسياسات الوطنية والدولية وتدفقات التمويل أو غيابها. ومع ذلك، نادراً ما ينظر صناع السياسات الوطنية والمنظمات الدولية والجهات المانحة إلى الحكومات المحلية كشركاء ذات علاقة لمعالجة الهجرات المتنوعة. ينجم هذا النقص في الشراكات عن حلقة مفرغة: إذ يرى الشركاء الوطنيون والدوليون أن الحكومات المحلية

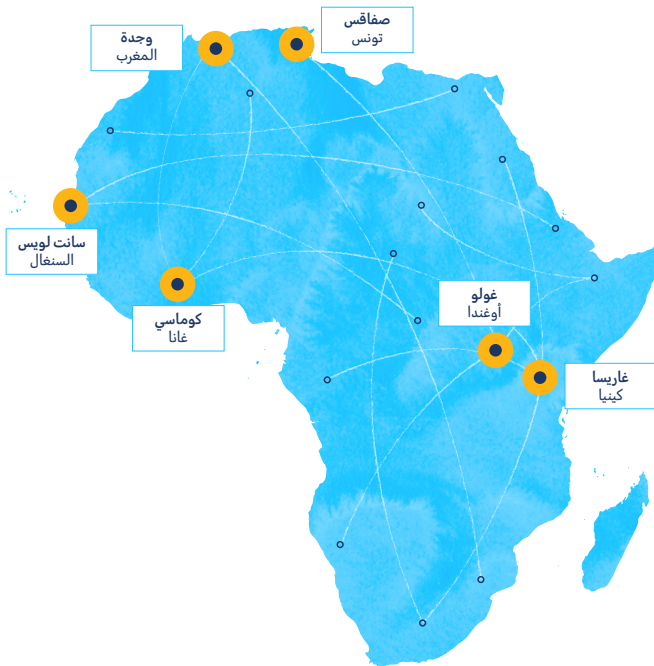
- الشراكات بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين أمر أساسي للمدن الإفريقية الوسيطة خصوصاً في تحولها إلى مراكز حضرية للهجرة والنزوح
- تحتاج الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية إلى النظر إلى الحكومات المحلية كشركاء وشمولها في تصميم البرامج والتخطيط للسياسات
- يجب على الحكومات المحلية إنشاء نقاط اتصال وارتباط مع البلديات بشأن الهجرة والنزوح حتى ولو كانت البلديات تتعامل بشكل غير مباشر مع هذه المواضيع
- ينبغي لمراكز الأبحاث والدراسات المحلية أن تتعاون مع الحكومات المحلية وجمعيات المهاجرين / اللاجئيين والمنظمات غير الحكومية لتدريب الشباب على مهارات وخبرات عملية في موضوع الهجرة الحضرية وإدارتها

ما هي المدن الوسيطة؟

هناك العديد من التعريفات وترتبط بالتعداد السكاني بين 50,000 و 1 مليون نسمة. لكن عدد السكان ليس كل شيء. المدن التي تتحدث عنها هي مدن وسيطة بمعنى أنها تربط العواصم بالبلدات الصغيرة والمناطق الريفية من خلال تدفقات السلع والأفكار والأموال والأشخاص. وفي الوقت نفسه، تعتبر هذه المدن ثانوية فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والقدرات والموارد البلدية، حيث أن استراتيجيات التنمية الوطنية والاستثمار الوطني (الدولي) أعطت الأولوية للعواصم لفترة طويلة. في ورقة السياسات هذه، نشير إلى المدن الوسيطة عند الحديث عن هذه المساحات الحضرية المحددة مع تعدد الجهات الفاعلة فيها. عند الإشارة إلى الكيان السياسي المسؤول عن حكم وإدارة مدينة وسيطة، فإننا نتحدث عن الحكومات المحلية.

الاستراتيجيات البلدية. ومن ثم، يمكن لجهات التنسيق في المدينة أن تمثل حلاً وسطاً بين اغتنام فرص التعاون غير الرسمي بين البلدية والجهات الفاعلة الأخرى من ناحية، وتوضيح المسؤوليات المتعلقة بالهجرة للجهات البلدية الفاعلة من ناحية أخرى. ومن شأن إنشاء نقاط الاتصال أيضاً أن يسهل على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات الدولية الحصول على المعلومات ذات الصلة وإشراك الإدارات المحلية في الحوارات والدورات التدريبية وأنشطة التخطيط.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء مناصب رسمية في المدينة يمكن أن يؤدي إلى تحسين التعلم المؤسسي. في الوضع الحالي، غالباً ما ترتبط المعرفة بالأنشطة والشبكات بتمثلي المدن الأفراد المعنيين في قضايا



كيفية ترسيخ الشراكات بين الأطراف المعنية في رؤى مشتركة؟

في عملهم اليومي، تميل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية التي هدفها معالجة الهجرة الحضرية والنزوح إلى استخدام تعريفات متباينة للمجموعات المستهدفة، والعمل وفقاً لجدول زمني متباينة (قائمة على المشاريع)، ولا تتمتع بإمكانية الوصول إلى الموارد بشكل متساوي. ويعيق هذا التباين عملية إنشاء شراكات مستدامة بين أصحاب المصلحة المعنيين. ومن أجل تجاوز التعاون حسب الحالة، يجب أن تقوم الشراكات على رؤى مشتركة - وخاصة بسياق محدد - لما تعنيه معالجة قضايا الهجرة الحضرية في المدينة. ولكن كيف يمكن خلق مثل هذه الرؤى المشتركة؟

بناء الثقة بين أصحاب المصلحة المعنيين

تحتاج الحكومات المحلية إلى بناء علاقات ثقة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الحضري والحكومات الوطنية والمنظمات الدولية. ويظهر مثال صفاقس (تونس) ووجدة (المغرب) أن المنظمات غير الحكومية المحلية وجمعيات المهاجرين/اللاجئين يمكن أن يكونوا شركاء تعاون مهمين للحكومات المحلية. ومع ذلك، فإن مثل هذه العلاقات لن تتجح على المدى المتوسط إلى الطويل إلا إذا كانت مبنية على الثقة ومبنية على "البقاء" رغم الدورات الانتخابية السياسية. يمكن للحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية وجمعيات المهاجرين/اللاجئين والجامعات المحلية التوقيع على مذكرات تفاهم طويلة الأجل تركز على التعاون العملي مثل تقاسم الموارد التكميلية بما في ذلك المساحات لعقد الأنشطة، والخبرات المباشرة باحتياجات المهاجرين واللاجئين وإمكاناتهم، وقدرات التدريب، ومعلومات عن دعوات تقديم المقترحات وفرص التمويل.

وعلى نحو مماثل، تحتاج الحكومات المحلية إلى قنوات حوار قائمة على الثقة مع الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية تتجاوز التعاون حسب الحالة كلما بلغ التنقل البشري ذروته أو حدثت حالات الأزمات. ينبغي للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) إنشاء قنوات اتصال دائمة مع الحكومات المحلية وتقديم عرض لتسهيل الحوارات المحلية الوطنية مع الحكومات الأفريقية المهتمة بتعزيز الحوكمة الوطنية للهجرة والنزوح من خلال حلول محلية تراعي السياق المحلي.

إنشاء نقاط اتصال للمدينة وضمان التعلم المؤسسي

في جميع المدن الست، سلطت الجهات المعنية في المجتمع المدني وممثلي المدن الضوء على الفوائد المحتملة لإنشاء نقاط اتصال وارتباط في الإدارة المحلية بشأن الهجرة والنزوح. والفكرة هي أنه حتى لو لم يكن التركيز الرئيسي للإدارة المحلية على الهجرة في حد ذاتها، ولكن على موضوع ذات علاقة مثل التنمية الاقتصادية أو الإسكان أو التعليم، فإنه سيكون من المفيد تعيين شخص مكلف بجمع المعلومات ذات الصلة بالأنشطة المؤسسية وضمان مراعاة قضايا الهجرة/النزوح في جميع

الهجرة/النزوح بالإضافة إلى مسؤولياتهم الأخرى. وعندما يغادر هؤلاء الممثلون المدينة أو ينتقلون من إدارة إلى أخرى، كثيرًا ما تُفقد هذه المعرفة. لذلك، يمكن لمنصب نقطة الاتصال أو الارتباط في المدينة تخصيص جزء من وقتهم لتوثيق هياكل التعاون ونقل المعرفة التشغيلية ومعلومات الاتصال الخاصة بالشركاء في المدينة إلى الزملاء الجدد.

وبما أن العديد من الحكومات المحلية تعاني من قلة في الموارد البشرية، ينبغي على الحكومات الوطنية أن تدعم البلديات المهتمة في إنشاء مثل هذه المناصب. ويمكن تحفيزهم للقيام بذلك من خلال التمويل المشترك من الصندوق الاستثماري متعدد الشركاء للهجرة التابع للاتفاق العالمي من أجل الهجرة (GCM). إن إنشاء برنامج مخصص لدعم نقاط الاتصال أو الارتباط في المدينة من شأنه أن يساهم في جعل "نهج الحكومة بأكملها" (whole-of-government approach) الذي يتبعه الاتفاق العالمي من أجل الهجرة (Global Compact) حقيقة واقعة.

وضع آراء ووجهات نظر المهاجرين واللاجئين في صميم عمليات التخطيط

في العديد من المدن التي تمت دراستها، يواجه المهاجرون والأشخاص النازحين داخليًا واللاجئون صعوبات في المشاركة في أنشطة التخطيط وعمليات اتخاذ القرار بسبب الحواجز الثقافية واللغوية، والتهميش، أو بسبب وضعهم القانوني. على وجه الخصوص، يواجه المهاجرون غير النظاميين وكذلك اللاجئين في المناطق الحضرية الذين يتعين عليهم رسميًا العيش في مخيمات للاجئين تحديات كبيرة في إنشاء تجمعات، والانضمام إلى تجمعات المهاجرين/اللاجئين الحالية، أو الوصول إلى هياكل تنظيمية تديرها أو تشارك فيها السلطات العامة. وأفاد ممثل عن جمعية المهاجرين، على سبيل المثال، بأن جهودهم لدعم المهاجرين في الحالات غير النظامية في محاولة إدماجهم تم تشويشها من قبل السلطات، حيث أعلنوا أنهم سيقومون بقطع الدعم إذا تم عمل علاقات مع المهاجرين غير النظاميين. ومع ذلك، التجارب القادمة من المجتمع المدني والمؤسسات الدولية مثل (MS.2، Pionniers du Changement) في وحدة، المغرب بالإضافة إلى تجارب المنظمة الدولية للهجرة (IOM) و (Terre d'Asile) في صفاقس، تونس تشير إلى أن التعاون المباشر مع المهاجرين واللاجئين - بغض النظر عن وضعهم القانوني - يمكن أن يعزز من تأثير هذه المؤسسات في الميدان.^v يأخذ هذا التعاون شكل توظيف المهاجرين واللاجئين كموظفين محليين، بحيث يقومون بتنظيم نشاطات التواصل مع المجتمع وعقد اجتماعات تنسيق متعددة اللغات. ينبغي أن تتعلم الحكومات المحلية والإقليمية من هذه المناهج الناجحة، وتعيين نقاط اتصال أو ارتباط مسؤولة عن التواصل مع المجتمعات المهاجرة واللاجئين، وعقد اجتماعات استشارية وتنسيقية مع توفير الترجمة اللازمة، وإنشاء هيئات استشارية للمهاجرين واللاجئين لمجلس البلدية أو المدينة، وتوظيف موظفين لديهم تجربة شخصية في الهجرة والنزوح للعمل في قضايا مثل التماسك الاجتماعي وتوفير الخدمات الأساسية والتخطيط الحضري.

بناء التخطيط الدولي حول وجهات نظر محلية وإعادة التفكير في عمليات التقييم

في العقد الأخير، يمكننا ملاحظة "التوجه المحلي" من قبل المنظمات الدولية ووكالات التنمية، مما أدى إلى زيادة عدد المشاريع التي

تدعم الحكومات المحلية. ومع ذلك، يتم دعوة الحكومات المحلية في الغالب إلى الانضمام إلى المشاريع أو الرد على نداءات لمشاريع بعد أن تكون قد انتهت مرحلة التخطيط إلى حد كبير. ونتيجة لذلك، يفوّت الممثلون الدوليون الفرص لتعزيز منهجية العمل المرتكزة على تحقيق النتائج من خلال عدم أخذ المعرفة المحلية الحساسة للسياق بعين الاعتبار. أبرز العديد من أصحاب المصلحة المحليين الذين شاركوا في ورش عمل "الشراكات المتساوية" أنهم يشعرون في بعض الأحيان بأنهم مضطرون إلى إعادة اختراع العجلة من خلال تنفيذ نفس المشاريع مرارًا وتكرارًا. لتجنب هذا الخطر، يجب على المنظمات الدولية ووكالات التنمية تخصيص جزء من ميزانياتها للاستشارات مع الحكومات المحلية والمجتمع المدني وجمعيات المهاجرين/اللاجئين قبل تطوير البرنامج. مثالياً، ينبغي على عدة منظمات دولية تنظيم مثل هذه الاستشارات معًا لتجنب فرض عبء زائد على القدرات المحلية وبناء أساس للمشاركة المكتملة لبعضها البعض.

من وجهة نظر الحكومات المحلية والمجتمع المدني، يجب على الممثلين الدوليين إعادة النظر أيضًا في استراتيجيات التقييم الخاصة بهم. يجب أن يكون الهدف هنا هو التركيز أقل على عدد الأشخاص الذين تم استشارتهم/وصولهم/خدمتهم خلال فترة مشروع محددة، ولكن بدلاً من ذلك، العمل على إقناع المانحين بأن الاستخدام المسؤول لأموال المنح يتطلب تخصيص جزء من الميزانية لتقييم الأثر على المدى المتوسط على المجتمعات بأكملها أو مناطق المدينة. تلك الاستراتيجيات التقييمية ستعزز مبادئ أساسية للنهج القائم على المناطق وكذلك الاتفاق العالمي من أجل الهجرة.

كيفية جعل الشراكات متعددة الأطراف تستمر؟

حتى الآن، يبقى التنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين في المدن المتوسطة الأفريقية بشأن الهجرة والنزوح في كثير من الأحيان فقط حسب الحالة وقصير المدى، ويعتمد على المشاركة الفردية وتغيير توفر التمويل القائم على المشاريع. ولكن ما الذي يجعل الشراكات تزدهر على المدى المتوسط إلى الطويل؟

البناء على الهياكل التنسيقية القائمة

المدن التي تمتلك هياكل تنسيقية موجودة مسبقًا تجمع المعنيين من مستويات الحكم المختلفة، مثل مجموعة التوجيه في مقاطعة غاريسا (كينيا)، يمكن أن تستفيد من إدراج قضايا الهجرة والنزوح في أنشطة التنسيق الجارية. البناء على الهياكل القائمة سيقبل من الضغط على الموارد ويربط جهود السلطات المحلية في قضايا الهجرة والنزوح مع الصلاحيات الأساسية للمدن.^{vi}

في المدن حيث بنت الجهات العامة والمعنيين في المجتمع المدني هياكل تنسيق منفصلة للتعامل مع قضايا الهجرة/النزوح، ينبغي على أصحاب المصلحة المعنيين النظر في إنشاء مساحة مشتركة لتبادل الخبرات والمعرفة، مع احترام الحاجة لوضع سياسات وإجراءات للحماية من مشاركة المعلومات الحساسة. من الممارسات الناشئة الجيدة هي "شبكة الهجرة" في وحدة، التي تجمع بين المجتمع المدني، والإدارة المحلية ومجالس المدينة.^{vii}

إضافة الطابع الاحترافي إلى العمل المشترك

تكتسب الشراكات بين أصحاب المصلحة المعنيين الاستدامة عندما تقوم بها جهات فاعلة تتمتع بالقدرات والمهارات والمعرفة الإدارية والقانونية والفنية اللازمة. ومع ذلك، تكون فرص التدريب العملي نادرة، وبرامج الجامعات لا تؤهل الطلاب للعمل على أرض الواقع. ولتوسيع مجموعة المهنيين من ذوي الخبرة العملية في حوكمة الهجرة والمجالات ذات الصلة، تستطيع الجامعات المحلية إقامة شراكات مع الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية لإنشاء برامج شهادات معتمدة تتضمن محاضرات و فرص تدريب مع المنظمات غير الحكومية ومديريات المدينة. يمكن أن يستفيد الطلاب، والحكومات المحلية، والمنظمات غير الحكومية بشكل كبير إذا قضى الطلاب فصلًا دراسيًا في الحصول على الخبرة العملية في الميدان كجزء من دراستهم. يمكن أن تكون مثل هذه الشراكات أيضًا نقطة بداية لتطوير دورات تدريبية قصيرة الأجل من قبل ولصالح المجتمع المدني والمديريات المحلية ومجالس المدينة.

تحسين الوصول المحلي إلى التمويل الوطني و الدولي

العمل المحلي المشترك والشامل حول الهجرة والنزوح يتطلب موارد مالية. ينبغي على الحكومات الوطنية تحويل موارد مالية كافية إلى المدن لتغطية احتياجات عدد السكان المهاجرين واللاجئين الفعلي (بدلاً من احتياجات المسجلين رسميًا فقط).² وينبغي للمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والبنوك التنموية أن تفتح الباب أمام الحكومات المحلية للحصول على القروض والمنح وفرص التمويل الأخرى. تظهر مبادرات مثل صندوق المدن العالمي (Global Cities Fund) كيف يمكن للحكومات المحلية أن تقود العمل الشامل والمشارك، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتنقل المناخي، عندما تكون قادرة على الوصول إلى التمويل الدولي.^{viii} علاوة على ذلك، يحتاج المانحون الذين يدعمون مشاريع الهجرة/اللاجئين في المدن إلى الانتقال من التمويل قصير الأجل المبني على أساس المشاريع إلى مزيج من تمويل المشاريع والتمويل المؤسسي مع التركيز على الإطار الزمني متوسطة الأجل لتعزيز قدرات الحكومات المحلية والمعنيين في المجتمع المدني.

تعزيز جمع البيانات على المستوى المحلي

الحصول على بيانات موثوقة حول الهجرة والنزوح يشكل تحديًا على جميع مستويات الحوكمة، ولكن بشكل خاص على المستوى المحلي. ينبغي على المنظمات الدولية والمكاتب الإحصائية الوطنية تفصيل البيانات إلى مستوى المدن لتعزيز التخطيط السياسي المحلي. بالإضافة، ينبغي على المنظمات الدولية والحكومات الوطنية دعم إنشاء شبكات مراكز بيانات محلية. على عكس بيانات التعداد الوطني التي يتم جمعها مرة واحدة فقط كل عقد وتركز في الغالب على المواطنين والمسجلين من المهاجرين واللاجئين، يمكن تنفيذ نهج تنظيمي على المستوى المحلي بشكل منسق وأكثر انتظامًا وتنظيمها في وحدات قابلة للتصنيف وللتعامل مع احتياجات البيانات الخاصة بالسياقات المحلية، مع توفير

كيفية تنسيق التخطيط المحلي-الدولي؟

تم تأسيس هيكل تنظيمي من قبل مجلس الإقليم الشرقي في وجدة، والولاية، والحكومة المغربية لجمع ثلاثة وكالات تنموية (CAAD، Enabel، و Expertise France) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) لضمان توجيه المشاريع الدولية بما يتناسب مع الاستراتيجيات المحلية في مجال الهجرة والتنمية وتعزيز التكامل بين المشاريع الدولية المختلفة.

بيانات قابلة للمقارنة عبر مناطق الحضر المختلفة إلى المستوى الوطني والدولي. سيسمح النهج القائم على الوحدات المنظمة أيضًا من إدخال ضمانات متنوعة لحماية البيانات مثل إدراج جدران حماية مختلفة.

ومع تحول المدن الأفريقية المتوسطة إلى مراكز للهجرة والنزوح، تدرك الحكومات المحلية بشكل متزايد أن مدنها لا تستطيع أن تكون مجرد مساحات للتنقل البشري دون أن يكون لها دور أساسي وفعال. ويمكن للشراكات بين أصحاب المصلحة المعنيين بقيادة محلية أن تلعب دورًا لتمكين جميع المعنيين بالحوكمة بالتعامل مع التحضر والتنقل البشري في القارة الأفريقية بطرق مشتركة وشاملة.

للاطلاع على تقارير المدن والاطلاع على تجارب شركائنا في المشروع على الأرض، قم بزيارة موقع "الشراكات المتساوية"

www.equal-partnerships.com



FAU
Friedrich-Alexander-Universität
Erlangen-Nürnberg

UCLG AFRICA
United Cities and Local Governments of Africa
Cité des Gouvernements Locaux Urbains d'Afrique
CGLU AFRIQUE

IDOS German Institute
of Development
and Sustainability

SAMUEL HALL.

**Robert Bosch
Stiftung**

² سيتطلب ذلك أيضًا توسيع وصول التسجيل للمهاجرين واللاجئين والنازحين داخليا في المدن الوسيطة، وإنشاء أدوات تسجيل مناسبة.

المراجع

i تحالف المدن (بدون تاريخ): دور المدن الثانوية في نظام وطني للمدن. تحالف المدن.

Cities Alliance (n.d.): [The Role of Secondary Cities in a National System of Cities](#). Cities Alliance.

ii جانينا ستورنر-سيوفيتز، لاسي جول مورثورست (2023): الهجرة في المدن المتوسطة الأفريقية: لماذا تعد الشراكات متعددة الفاعلين مفتاحًا للعمل الشامل. شؤون التنمية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

Janina Stürner-Siovtz, Lasse Juhl Morthorst (2023): [Migration in African intermediary cities: why multi-stakeholder partnerships are key to inclusive action](#). OECD Development matters.

iii فلورانس لوزيه (2023): التكامل المستدام - تأملات حول التدخلات المحلية وسياسات اللجوء الحضرية. تحالف المدن.

Florence Lozet (2023): [Sustainable integration – Reflections on local interventions and urban refugee policy](#). Cities Alliance.

iv جانينا ستيرنر-سيوفيتز، لاسي جول مورثورست (2023): شراكات متكافئة - المدن المتوسطة الأفريقية كفاعلين وشركاء في حوكمة الهجرة الحضرية. الشراكات في وجدة، المغرب. هيرفي نيكول ودانيال بروفوست (2023): شراكات متكافئة - المدن المتوسطة الأفريقية كفاعلين وشركاء في حوكمة الهجرة الحضرية. الشراكات في صفاقس، تونس

Janina Stürner-Siovtz, Lasse Juhl Morthorst (2023): [Equal Partnerships – African intermediary cities as actors and partners in urban migration governance. Partnerships in Oujda, Morocco](#). Equal Partnerships. Hervé Nicolle, Daniel Provost (2023): [Equal Partnerships – African intermediary cities as actors and partners in urban migration governance. Partnerships in Sfax, Tunisia](#). Equal Partnerships.

v نفس المرجع السابق

Ibid.

vi بولين شيرونيا، دانيال بروفوست (2023): شراكات متساوية - المدن الوسيطة الأفريقية كمعنيين وشركاء في حوكمة الهجرة الحضرية. شراكات في غاريسا، كينيا. الشراكات المتساوية.

Pauline Cherunya, Daniel Provost (2023): [Equal Partnerships – African intermediary cities as actors and partners in urban migration governance. Partnerships in Garissa, Kenya](#). Equal Partnerships.

vii الشراكات في وجدة، المغرب.

Partnerships in Oujda, Morocco.

viii MMC (2023): صندوق المدن العالمي للمهاجرين واللاجئين MMC.

MMC (2023): [The Global Cities Fund for Migrants and Refugees](#). MMC.